14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com
الأربعاء 12 فبراير
2014م العدد
15990

إرجاء مفاوضات جنوب السودان وتهديد بمقاطعتها

أديس أبابا / متابعات :

تأجلت الجولة الثانية من مفاوضات السلام بين الطرفين المتحاربين في جنوب السودان والتي كان مقررا أن تنطلق أول من أمس الاثنين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وهدد المتمردون بقيادة رياك مشار النائب السابق لرئيس البلاد بمقاطعتها.

وقال سيوم مسيفين رئيس فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيغاد) أن المفاوضات تأجلت يوما واحدا حتى يتمكن السياسيون السبعة -الذين أفرج عنهم بموجب اتفاق وقف إطلاق النار يوم 30 يناير الماضي بضغط من مشار- من السفر إلى أديس أبابا للمشاركة في المفاوضات.

لكنه أضاف أن المفرج عنهم السبعة لا يريدون الانضمام إلى أي من الجانبين المتصارعين، وربما يكونون كتلة ثالثة في المفاوضات.

من جهتهم هدد المتمردون بمقاطعة المفاوضات إذا لم تفرج الحكومة عن أربعة سجناء سياسيين ما زالوا محتجزين، وتنهي تدخل القوات الأوغندية المساندة للرئيس سلفاكير ميارديت في النزاع.

وقال المتمردون في بيان إن لديهم أدلة على أن الجيش الأوغندي ما زال يشارك في القتال رغم وقف إطلاق النار، واتهموا القوات الحكومية بمحاصرة مجمع للأمم المتحدة يؤوي نازحين في جوبا.

واعتبر رئيس فريق الوساطة أن البيان يتناقض مع موقف سابق ووعود قدمها مشار بالمشاركة في المفاوضات.

وتستهدف مفاوضات أديس أبابا التي جرى التوصل خلالها إلى وقف لإطلاق النار الشهر الماضي، إنهاء الصراع الذي أودى بحياة الآلاف وشرد قرابة مليون من مواطني جنوب السودان منذ تفجر القتال يوم 15 ديسمبر الماضي.

وكانت إيغاد أعلنت أن المفاوضات ستنطلق الاثنين، مشيرة إلى أن محورها سيكون الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، بعد نحو شهرين من تفجر القتال بين الجانبين إثر اتهام الأخير بمحاولة قلب نظام الحكم.

وأعلنت إيغاد أنها تشاورت مع الطرفين من أجل "وضع إطار وهيكلية وتنظيم" لهذه الجولة الثانية من المفاوضات، لكن دون أن توضح هل تم التوصل إلى اتفاق حول إطارها.

وقال يوهانس موسى بوك الناطق باسم وفد مشار إن الجولة الجديدة ستتطرق إلى المسائل المتعلقة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم الذي يتنافس فيه كل من مشار وسلفاكير منذ أشهر طويلة، ثم تلك المتعلقة بمؤسسات البلاد.

وأضاف أن معسكر مشار سيطالب باستبدال الرئيس سلفاكير "بشخصية مستقلة" بحلول الانتخابات العامة المرتقبة عام 2015، وهو مطلب غير مقبول حتى الآن لدى السلطات في جنوب السودان.

ورغم توقيع اتفاق الهدنة، شهدت البلاد العديد من الخروقات طوال الفترة الماضية، في حين لم يجر بعدُ نشر فريق لمراقبته، واقتصر الأمر حاليا على وصول مجموعة استطلاعية أولية من "إيغاد" تضم 14 شخصا لدرس الانتشار المستقبلي للمراقبين.

وأوقع النزاع آلاف القتلى منذ منتصف ديسمبر الماضي وأدى إلى تهجير تسعمائة ألف شخص من منازلهم، وسط تحذيرات من اتخاذ النزاع طابعا قبليا أحيانا بين قبيلة الدينكا التي يتحدر منها سلفاكير والنوير قبيلة مشار.

أبعدوا المدنيين عن هذه المجزرة

› الياس حرفوش

مدينة حمص، التي يصفها الثوار السوريون بأنها عاصمة ثورتهم، يمكنها أن تكون أيضاً مدخلاً إلى مشروع إنساني لإنقاذ المدنيين من جحيم الصراع الدائر في بلادهم، بعد أن أصبح هؤلاء المدنيون الوقود الفعلي لهذا الصراع.

وبصرف النظر عن مزاعم النظام بمحاربة «الإرهابيين»، ومطالب المعارضة بإبعاد بشار الأسد عن الرئاسة وتشكيل هيئة انتقالية تتولى الحكم، فإن مصير المدنيين يجب أن يبقى الأكثر مدعاة للأسى. لقد كانت صور المدنيين الذين شاهدنا عملية إجلائهم من حمص صوراً بليغة ومعبرة عن حجم المأساة التي تصيب آلاف -إن لم يكن ملايين- المدنيين الذين تحاصرهم نيران الطرفين، من دون أي أمل في مخرج أو نهاية قريبة لهذه الحرب المفتوحة.

هؤلاء المدنيون المحاصرون، من الجانبين، تحولوا رهائن في يد القوى التي تسيطر على مناطقهم، وتخضعهم لإرادتها، وتستخدمهم ورقة في حساباتها ومناوراتها على الحصص السياسية.

الشيوخ الجائعون الذين كانوا يحلمون بقطعة خبز على مدى سنة ونصف، والأطفال الذين يفتقرون إلى أبسط ظروف التدفئة والتغذية، والنساء اللواتي يعانين من البحث عما يطعمن به أولادهن، أو عن لباس يقي أجسادهم النحيلة من البرد، كل هؤلاء يجب أن يكون الاهتمام بمصيرهم وبأوضاعهم أكثر إلحاحاً اليوم من همّ المرحلة الانتقالية أو من عملية البحث عن مستقبل أفضل لما يطلق عليه «سورية الجديدة»، ذلك انه لن يكون هناك معنى لقيام «سورية الجديدة» هذه من دون سوريين يبقون على قيد الحياة للعيش فيها، ولن يكون هناك معنى لها أيضاً في ظل المصير الذي يهدد جيلاً كاملاً من أطفالها وشبانها أصبحوا مشردين في الشوارع، ومحرومين من فرص الحصول على حد أدنى من الدراسة، كما أن بعضهم مرغم على حمل السلاح كوسيلة للارتزاق أو خضوعاً لمشيئة من يتحكمون بهم.

ومع الفشل الذي ينتظر المفاوضات التي بدأت أمس في جنيف والهادفة إلى التوصل لحل سياسي، يصبح المشروع الإنساني لإنقاذ حياة المدنيين المحاصرين في حمص وفي كل مكان آخر، أمراً يجب أن يحتل الأولوية بالنسبة إلى المنظمات الدولية، وكذلك بالنسبة إلى طرفي الصراع، الحكم والمعارضة. والرهان يجب أن يكون هنا على ما تبقى من حسّ بشري عند الطرفين، ليسمح بإتاحة الفرص لوصول المساعدات الغذائية والطبية، التي أصبحت أكثر من ملحّة، ولإخراج العجزة والمرضى من مناطق القتال، ولو اقتضى الأمر تأمين ملاجئ لهم خارج الأراضي السورية.

لقد بلغت أرقام الضحايا في هذه المجزرة المفتوحة حداً مخيفاً وفادحاً. خلال ثلاث سنوات من القتل سقط ما لا يقل عن 130 ألف شخص، وربما بلغ العدد 150 ألفاً، ووصل عدد المهجرين الذين تم إبعادهم قسراً عن بيوتهم داخل سورية إلى 9 ملايين شخص. هؤلاء انتقلوا إلى مناطق يعتبرونها آمنة، لأنهم يشعرون أنهم يقيمون بين «أهلهم»، أي بين من ينتمون إلى طائفتهم. وبالتأكيد لن يعودوا إلى مناطقهم السابقة، مما يعزز خريطة التقسيم الطائفي التي باتت أكثر وضوحاً. أما عدد الذين لجأوا إلى دول الجوار، فإنه يقارب 3 ملايين شخص، أي أننا نتحدث عما يقارب نصف السوريين اصبحوا اليوم خارج المناطق التي كانوا يقيمون فيها عندما بدأت الثورة السورية على النظام في شهر آذار (مارس) 2011.

يوظف كل من النظام والمعارضة هذه الأرقام لمصلحته. النظام يعتبر أن استمرار القتل هو نتيجة الحرب التي يضطر لخوضها ضد من يسميهم «الإرهابيين» و «التكفيريين»، أي أنه يمارس قتل السوريين لإنقاذهم من هذا المصير الأسود الذي يتربص بهم! أما المعارضة، فتعتبر أن القتل والتشريد والتهجير هي نتيجة للسياسة الظالمة التي يرتكبها النظام، والتي تهدف إلى تركيع السوريين ودفعهم إلى القبول بما يعرضه عليهم كثمن لوقف أعمال القتل هذه.

في كل الحالات، بات من الملح أن يوضع مصير المدنيين كبند أول في أي تفاوض يجري حول الأزمة السورية، خصوصاً أن أي حل سريع وسياسي لهذه الأزمة ليس في الأفق. وإذا كانت الثورة السورية قد بدأت انتفاضة سلمية من الشعب على نظامه، فإنها تحولت اليوم بفعل تصعيد آلة القتل من قبل النظام، وبفعل تشتت المعارضة وعجزها عن الحسم، إلى حرب مفتوحة، وقودها الفعلي هم المدنيون. هؤلاء يجب إخراجهم من ساحة الصراع، كي لا يحصد القتل المفتوح إلا... المقاتلين.

فيما تستمر الاشتباكات بمدينة (الرمادي)

الجيش العراقي يقصف مستشفى (الفلوجة)

بغداد / متابعات :

تعرض مستشفى الفلوجة لقصف أدى إلى إصابة أربعة من العاملين فيه بينهم رئيس الأطباء المقيمين، وسط سيطرة مسلحي العشائر على مركز للشرطة في جزيرة الرمادي في محافظة الأنبار. وأدانت الولايات المتحدة الأميركية الهجوم الذي استهدف موكب رئيس البرلمان العراقي، أسامة النجيفي، شمالي البلاد.

وأمهل الأطباء والممرضون العاملون في مستشفى الفلوجة وزارة الصحة 24 ساعة للتدخل لإيقاف القصف قبل أن يقوموا بترك عملهم ومغادرة المستشفى.

كما قتل أربعة مدنيين وأصيب تسعة آخرون في قصف يقول صحفيون في الفلوجة إنه «الأعنف على المدينة منذ أكثر من شهر»، بينما تعرض معسكر المزرعة بشرق الفلوجة لقصف بعدد من قذائف الهاون.

وفي الكرمة بشرق الفلوجة قال المجلس العسكري إن مقاتليه تمكّنوا من قنص خمسة جنود.

يأتي ذلك مع استمرار الاشتباكات بين قوات الجيش العراقي ومسلحين في محافظة الأنبار التي تشهد عملية عسكرية أعلنها رئيس الوزراء نوري المالكي منذ شهر تقريبا حربا على ما وصفه الإرهاب.

في غضون ذلك قالت مصادر صحفية في الرمادي إن حيي الملعب والضباط تعرّضا خلال الساعات الماضية لقصف عنيف بالمدافع والطائرات.

من جهتهم، قال مسلحو العشائر إنهم سيطروا على مركز شرطة البوشعبان وإنهم يحاصرون مركز شرطة البوعلي الجاسم في جزيرة الرمادي.

واضافوا أنهم سيطروا على جسر العبرة الذي يربط بين الصقلاوية والحبّانية بعد معركة قتلوا وجرحوا فيها عددا من الجنود وأسَروا ثلاثة آخرين.

وتشهد منطقة الجزيرة بالرمادي استنفارا مع اقتراب انتهاء المهلة التي وضعها شيوخ عشائر الأنبار لأبنائهم من أجل ترك الجيش وأجهزة الأمن والصحوات.

ولا تزال بعض مناطق محافظة الأنبار -أبرزها الفلوجة وأحياء في مدينة الرمادي- تحت سيطرة مسلحين منذ اقتحام قوات الأمن اعتصاما مناهضا لرئيس الوزراء نوري المالكي قبل نحو شهر، وإعلان قادة العشائر تشكيل مجلس عسكري لحماية تلك المناطق، وأعلنت الحكومة منذ شهر بدء عمليات في المحافظة لمواجهة مسلحين قالت إنهم تابعون لتنظيم القاعدة.

على صعيد آخر، عبّرت الولايات المتحدة عن إدانتها الشديدة للهجوم الذي استهدف أمس الأول موكب رئيس البرلمان العراقي، أسامة النجيفي، في شمالي العراق، ورأت أن ما حصل هو دليل على الخطر الذي تمثله «المجموعات الإرهابية على كل العراقيين».

ونقلت وكالة «يونايتد برس إنترناشيونال» عن ماري هارف -نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية- قولها في بيان لها إن «النجيفي كان شريكا قويا لجهود أميركا في العراق، ونحن ممتنون لأنه لم يصب في هذا الهجوم».

وأشارت هارف إلى أن هذا الهجوم يشير إلى الخطر الذي تمثله المجموعات الإرهابية على جميع العراقيين، وإلى أهمية عمل القادة العراقيين من جميع مكونات المجتمع معاً بغية عزل المجموعات المسلحة عن باقي الشعب.

وكان النجيفي قد نجا من الاغتيال بعد انفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبه بمدينة الموصل شمالي العراق.

وقالت مصادر أمنية إن ستة من عناصر حماية رئيس البرلمان العراقي أصيبوا بجروح إثر انفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة على جانب الطريق جنوب الموصل عند مرور موكب النجيفي الذي كان برفقة شقيقه أثيل النجيفي محافظ نينوى.

وذكرت المصادر أن النجيفي لم يصب بأذى، وأن الانفجار -الذي وقع في حي السلام- تسبب في وقوع أضرار، وانتشرت قوة أمنية في موقع الحادث ومنعت الاقتراب منه.

ويتزعم النجيفي قائمة سياسية باسم «متحدون» للمشاركة في الانتخابات العامة في نهاية أبريل المقبل، وقد وجه مؤخرا انتقادات حادة للمالكي.